Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672

مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i2

أثـــر الإعتـزال فـي الفكر اللّغوي: المنزلة بين المنزلتين أنموذجًا

إياد عبد الجبار أحمد
قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد
dr.ayadalwaisy@cois.uobaghdad.edu.iq

الملخص

تعد العلوم البينية من المجالات التي يتضح فيها التأثير والتأثر بين العلوم، ويراد بها العلوم التي تختلط مع غيرها من حقول المعرفة، وفي هذا البحث نحاول تسليط الضوء على ما تركته العقيدة من أثر في مختلف مفاصل العربية، الصوت والنحو، والأساليب، وهذه الفكرة وهي فكرة المنزلة بين المنزلتين انطلقت من حقل العقيدة وخاصة عند فرقة المعتزلة، التي جعلت المسلم العاصي في منزلة بين الإيمان والكفر، وقد انتقلت هذه الفكرة إلى حقول اللغة المختلفة، فنراهم يصفون ظواهر لغوية متعددة بوصف يقع ضمن فكرة المنزلة بين المنزلتين، كإطلاقهم على الهمزة المسهلة وصف همزة بين بين، ووصف حرف الصاد المشرب زايًا بأنه حرف بين الصاد والزاي وهو حرف لا صورة له في الكتابة أصلا، وكذلك الإشمام والإمالة، وعدد حروف الهجاء، وقد شمل مجال هذه الفكرة التراكيب والأساليب النحوية أيضًا، فوصفوا ضمة المنادى المبني بأن هذه الضمة ليست بضمة إعراب ولا بناء، ووصفوا المضاف إلى ياء المتكلم بأنه اسم لا معرب ولا مبني، ووصفوا جملة الشرط بأنها ليست خبرًا ولا إنشاءً، كل هذه التطبيقات في شتى حقول اللغة تثبت الأثر الذي تركته العقيدة في مجال اللغة.

الكلمات المفتاحية: المنزلة بين المنزلتين، أثر العقيدة في اللغة، المعتزلة وعلوم العربية.

Journal of the College of Education for Humanities
University of Thi-Qar \ ISSN:2707-5672
مجلة كلية التربيـة للعلـوم الانسـانيـة
جامعة ذي قار / الرقم المعياري 2707-5672
https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i2

The Influence of Muʿtazilite Theology on Linguistic Thought: The status of 'the Intermediate Position' as a Case Study

Ayad Abduljabbar Ahmed
Department of Arabic Language, College of Islamic Sciences, University of Baghdad
dr.ayadalwaisy@cois.uobaghdad.edu.iq

Abstract
Interdisciplinary sciences represent a field where the mutual influence between various branches of knowledge becomes evident. These sciences are characterized by their integration with other domains of inquiry. In this study, we seek to highlight the impact that Islamic creed (ʿaqīdah) has had on different aspects of the Arabic language—phonology, grammar, and stylistics, The concept of the 'intermediate position between two states' originated in the field of theology, particularly among the Mu'tazilite school, which held that a disobedient Muslim occupies a status between belief and disbelief. This idea later permeated various domains of language, where linguists began to describe multiple linguistic phenomena through the lens of this intermediate category. For example, they referred to the softened glottal stop (hamzah) as a 'between-between' hamzah (i.e., a sound midway between a full glottal stop and its elision), and described the phonetically ambiguous sound of the letter ṣād tinged with zāy as a sound between the two—one that has no written representation. The same logic applied to features such as ishmām (lip-rounding without full articulation), imālah (vowel inclination), and the enumeration of the Arabic alphabet. This conceptual framework extended into syntax and stylistic structures as well. For instance, they characterized the nominative marker on a vocative in construct state as neither a case-ending nor a marker of morphological building, and considered a noun annexed to the first-person suffix (yāʾ al-mutakallim) as neither declinable nor indeclinable. They even classified conditional clauses as neither declarative nor imperative.

Keywords: The status, Linguistic Thought, Arabic Linguistics.

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i2

المقدمة

بادئ ذي بدء علينا أن نعيد التأكيد على حقيقة علمية راسخة، وهي انصهار الحدود بين العلوم التي نشأت على طريق فهم النص القرآني والنبوي، فقد مثلت علوم التفسير والنحو والصرف والمعجم وأصول الفقه والفقه والعقيدة... الخ. صورة للعقل العربي الذي تمتع بالمرونة والقدرة على الابداع في أكثر من حقل من حقول تلك العلوم، فقد وصف أكثر من عالم عربي بأنه نحوي ولغوي وأصولي ومحدّث، وليس هذا من باب المبالغة بل هو واقع ملموس من خلال ما تركوه من تراث أصيل في شتى مجالات العلم. أثرت هذه العقلية في أكثر من مجال من مجالات العلم فقد أخذت العلوم بعضها من بعض واستعارت طرقًا في الاستدلال والبحث، وكذلك في المصطلح وطريقة التفكير، فمن تلك التجليات عقيدة المنزلة بين المنزلتين التي بدأت عند فرقة من فرق علم الكلام "العقيدة" لتبحث في وصف مرتكب الكبيرة، هل هو مسلم أم كافر؟ فاخترعوا لذلك فكرة المنزلة بين المنزلتين، فقالوا هو ليس بكافر وليس بمؤمن، فهو مسلم عاصٍ، فأطلقوا عليه بأنه في منزلة بين المنزلتين. انطلاقًا من هذا المبدأ حاول البحث تتبع أثر هذه الفكرة في الدرس اللغوي والبحث عن أمثلتها في مجالات لغوية متعددة، انطلاقًا من أصول هذه العقيدة من الناحية الفكرية، بعد ذلك البحث في مجالات اللغة كالصوت مثلًا فظهرت لها أمثلة في الحديث عن همزة بين بين، وحديث علماء الأصوات عن الصاد المشربة زايًا، والإشمام، والإمالة، وحروف التهجي، وكذلك في مجال النحو التركيب والأساليب، ممثلة في ضمة المنادى، والمضاف إلى ياء المتكلم، وجملة الصلة وجملة الشرط.لقد أثبت البحث أن في هذه الأمثلة تطبيقات واضحة على أثر العقيدة في الدرس اللغوي، مع ما ذكره وأشار إليه بالنص ابن الشجري في أماليه، موبخًا من أنكر وجود تطبيقات لفكرة المنزلة بين المنزلتين في اللغة.

الأصول الفكرية لعقيدة المنزلة بين المنزلتين:

تعد هذه القضية من أهم القضايا الكلامية التي شغل بها الباحثون قديمًا وحديثًا؛ لأنه أوّل أصول المعتزلة، ظهورًا من الناحية التاريخية، ولأنه مرتبط بقضايا عدة، وإن عدّه في المرتبة الرابعة من مراتب أصولهم الخمس (النظير، ٢٠١٩، صفحة ١٦٣)

المعتزلة: تنسب هذه الفرقة الكلامية إلى واصل بن عطاء من حيث النشأة مع اختلاف بين الباحثين وعلماء الفرق في ذلك. ومن أهم ما يميز هذه الفرقة الدفاع عن الإسلام، لا سيما ضد الفرق الملحدة إلا أنها اختلفت في بعض معتقداتها عمّا ذهب إليه أهل الحديث والأشاعرة. واعتقادها يقوم على أصول خمسة: التوحيد، العدل، الوعد والوعيد، المنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ثم افترقت المعتزلة إلى فرق عديدة، ذكرها كل من البغدادي في الفرق بين الفرق ١١٤ - ٢٠١، الشهرستاني في الملل والنحل ٤٣ - ٨٤، طبقات المعتزلة ٢٨ وما بعدها.

تستعمل هذه التسمية -المنزلة بين المنزلتين- : " إنما تستعمل في شيء بين شئين ينجذب إلى كل واحد منهما بشبه هذا في أصل اللغة ، وأما في اصطلاح المتكلمين فهو: العلم بأن لصاحب الكبيرة اسمًا بين الاسمين وحكمًا بين الحكمين" (الجبار، ١٩٩٦، صفحة ٨).

الكلام في هذه المسألة على تسمية مختلفة عن الإيمان والكفر لمن ارتكب الكبيرة فله حكم ثالث وهو الفسق (النظير، ٢٠١٩، صفحة ١٨٣).

وعلى ما يبدو فإن مقالة المعتزلة هذه كان المراد منها التوسط بين قول الخوارج وقول المرجمة؛ حيث حكمت الأولى بكفره، والثانية بكونه كامل الإيمان وهو في مشيمته تعالى (النظير، ٢٠١٩، صفحة ١٨٣).

ونحن إذ نحاول بيان الأصل التأريخي لهذه الفكرة العقدية وكيف انتقلت على علوم أخرى كعلوم اللغة من صوت وصرف ونحو وبلاغة؛ لما بين هذه العلوم من سعة التلاقح والقدرة على الافادة من طروحات فكرية تخدم المصطلح وتكون أكثر قردة على توصيف الحالة التي أراد العلماء بحثها، فضلًا عن ذلك فإن علماء اللغة لم ينسلخوا عن معتقداتهم وأفكارهم في حال التأليف اللغوي مما ساعد على انتقال هذا المصطلح إلى العلوم الأخرى.

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i2

التأثير والتأثر بين العلوم:

لمّا كانت العربية هي لغة العلوم العربية على اختلاف اتجاهاتها من علوم القرآن والحديث النبوي الشريف والفقه وأصوله وعلم الكلام وغيره من المعارف العربية، ويمكن نمثّل لنوع من العلوم تبيّن نماذج من تلك الصلة وهي صلة علوم العربية ببقية العلوم كأصول الفقه وعلم الكلام والتفسير وشروح السنة النبوية.

ذكر ابن جني في الخصائص أن علل النحويين وتفسيراتهم للظواهر اللغوية والنحوية هي أقرب ما تكون إلى علل المتكلمين منها إلى علل الفقهاء؛ لأنهم يحيلون على الحس، ويحتجون به في تفسير الثقل والخفة على النفس، وهذا ليس من عمل الفقهاء (ابن جني أ.، ١٣٨٥هـ، صفحة ٤٩/١).

مذهب ابن جني السابق يوضح لنا الأثر الكلام في تفسير الظواهر اللغوية وهو ما نؤكد عليه في جوانب هذا البحث في بيان فكرة المنزلة بين المنزلتين هذه الفكرة العقدية التي وجدنا لها تطبيقات كثيرة في تفسير وتعليل ما وقع في اللغة من ظواهر.

على سبيل المثال يبحث علم أصول الفقه في الدليل الشرعي وطرق استنباط الأحكام منه، فهو يبحث في الأدلة الكلية التي هي المستند للحكم التكليفي، كالقرآن الكريم والسنة النبوية المطهّرة والإجماع والقياس، وبما أن لغة هذه الأدلة السابقة العربية كان لابد من الاستعانة بها لمعرفة وإدراك معانيها، ولا يتم ذلك إلا بعلوم العربية (الضوحي، ٢٠٠٦، صفحة ٦٤٧).

يقول الإمام الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) بعد أن وضع تبويبًا في مصنفه الأصولي بعنوان: مباحث اللغة: " «وإنما ذكرناها في أصول الفقه لأن معظم نظر الأصولي في دلالات الصيغ، كالحقيقة والمجاز، والعموم والخصوص، وأحكام الأمر والنهي، ودليل الخطاب ومفهومه" (الزركشي، ١٩٩٤، صفحة ٢٢٨/٢). ومن يرجع إلى كتابه يجد مباحث هذا الكتاب قد تضمنت مباحث لغوية ونحوية خالصة كمسألة وضع المفردات والمثنى والمجموع ومسألة الاحتجاج باللغة العربية وثبوت اللغة بالقياس وتغير الألفاظ اللغوية ومباحث دلالة الألفاظ والفرق بين علم الجنس وعلم الشخص والاشتقاق والترادف والمشترك اللفظي والأمر وصيغه والنهي وصيغه وغيرها... (الزركشي، ١٩٩٤، صفحة المجلد الثاني والثالث)

وقد ألفت في باب الصلة بين علم أصول الفقه وعلوم العربية مصنفات كثيرة منها ما ركّز على المشرك بينه وبين علوم العربية أصول النحو وتأثرها بأصول الفقه، وكذلك الدرس اللغوي والنحوي في الاحكام في اصول الاحكام لابن حزم الاندلسي، وقد اعتنى كثير من الباحثين بالحديث عن الجوانب الدلالية في كثر من كتب الأصول وعلم الكلام من ذلك على سبيل المثال، التفكير الدلالي عند المعتزلة، فصل الباحث فيه القول في كثير من مسائل الدلالة التي ذكرت في كتب المعتزلة كحقيقة الكلام والكلام النفسي والتحول الدلالي كالحقيقة والمجاز والاشتراك اللفظي والأسماء الشرعية (الحسن، ٢٠١٣، صفحة ٧)، وكذلك البحث الدلالي عند ابن حزم الاندلسي (ت ٤٥٦هجري) في كتابه الاحكام في اصول الاحكام (القريشي، ٢٠٠٠، الصفحات ١-٥)، وهذا غيظ من فيض يمكن أن يرجع من أراد التوسع إلى مسارد الرسائل والأطاريح التي درس فيها الباحثون مسائل دلالية في كتب أصولية أو دلالية أو في كتب التفسير؛ لأن الأصل في هذه العلوم البحث عن مراد الشارع من النصوص؛ لذا نجد لهم إبداعات كثيرة في مصنفاتهم اتسمت في فهم مؤدّى الكلام ومآلاته فهمًا قد يعجز عنه كثير من المتعلمين اليوم لعدم امتلاكهم الأدوات، فلم يكن فهم المتقدمين مقتصرًا على دراسة القواعد النحوية والصرفية والبلاغة، بل استثمروا تلك القواعد فخرجوا بعد ذلك بهم عميق للنصوص الشرعية.

المنزلة بين المنزلتن ومستويات اللغة

قبل الشروع في بيان المسائل التي ورد فيها أثر "المنزلة بين المنزلتين" في مستويات اللغة المختلفة، صوتًا وصرفًا ونحوًا وأسلوبًا، نقدّم لذلك بمقدمة تبين أن الحديث عن هذا الأثر ليس ضربًا من الخيال أو تنجيمًا بلا دليل، فقد كان غير واحد من علماء اللغة يسير في عقيدته في درب المعتزلة، كالفراء ت٢٠٧هـ ، والجاحظ ت٢٥٥هـ، والسيرافي ت٣٦٨هـ، وأبو علي الفارسي ت٣٧٧هـ، والرماني ت٣٨٤هـ، وابن جني ت٣٩٢هـ، والزمخشري ت٥٣٨هـ الذي وجهت له سهام النقد بالاعتزال في كثير من المواضع من كتابه الكشاف وإن كان لا يقصد إظهار مذهبه في كثير من المواضع التي انتقد عليها.

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i2

ذكر الجاحظ (ت٢٥٥هـ) في أثناء حديثه عن وسائل الوصول إلى البلاغة وطبع النفس عليها: "...فالقصد في ذلك أن تجتنب السوقي والوحشي، ولا تجعل همك في تهذيب الألفاظ، وشغلك في التخلص إلى غرائب المعاني. وفي الاقتصاد بلاغ، وفي التوسط مجانبة للوعورة، وخروج من سبيل من لا يحاسب نفسه". (الجاحظ، البيان والتبيين، ١٤٢٣هـ، صفحة ٢١٣/١) وما حديثه عن التوسط إلا أثر من آثار مذهبه الاعتزالي الذي يجعل المنزلة بين المنزلتين إحدى مرتكزاته ومن أهم دعائمه، وكذلك حديثه عن هذا المبدأ في كتابه الرسائل السياسية في تسمية مرتكب الكبيرة فاسقًا فهو في منزلة بين منزلتي الكفر والإيمان (الجاحظ، الرسائل السياسية، ٢٠٠٠، صفحة ٢٣٨).

وقد عقد ابن جني في كتابه الخصائص بابًا سمّاه "باب في الحكم يقف بين الحكمين" محاولًا تطبيق هذا المبدأ على مسائل نحوية كالكسرة التي قبل ياء المتكلم في نحو (غلامي) أهي حركة إعراب أم بناء؟ وما فيه اللام والإضافة نحو (الرجل وكلامك) أهو منصرف أم غير منصرف؟ وغير ذلك، وقرر أن هذه منزلة بين المنزلتين ولا شك أن هذا مبدأ معتزل (البغدادي، ٢٠٠٣، ١٥٠٥/٢).

ردَّ ابن الشجري على من أنكر وجود فكرة المنزلة بين المنزلتين في الدرس اللغوي، وكأنه قد حصلت له مناظرة ومساجلة حادة فقد رماه أحدهم بالتعدي وقول الهراء والابتداع والهذاء والاختلاق والابتداع فلا أصل عنده لهذه الفكرة، لكنه بيّن له أن معنى هذا الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربية، كهمزة بين بين، التي هي بين الهمزة والألف، أو الهمزة والياء، أو الهمزة والواو، وكألف الإمالة، التي هي بين ألف التفخيم والياء، وكالصاد المشربة صوت الزاي، وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف، مما أثبت لخصمه صحة ما قاله من ورود هذا الوصف ولو بطريقة المفهوم لا الملفوظ حقيق (ابن الشجري، ١٩٩١، ٣٦٨/٢).

الأصوات:

يلاحظ القارئ المتتبع للدرس اللغوي العربي في مستوياته وأشهر مجالاته الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، أثرًا واضحًا لفكر المعتزلة عامّة ولتطبيقات المنزلة بين المنزلتين خاصة؛ لذا سنسلط الضوء على نماذج تطبيقية تثبت ما ذكرنا من ورود هذه الفكرة، موزعة حسب ورودها في مستويات اللغة.

نصَّ ابن الشجري (ت٥٤٢هـ) على أن فكرة المنزلة بين المنزلتين لها أكثر من تطبيق في أبواب الأصوات وذكر "أنّ هذا الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربية، كهمزة بين بين، التي هي بين الهمزة والألف، أو الهمزة والياء، أو الهمزة والواو، وكألف الإمالة، التي هي بين ألف التفخيم والياء، وكالصاد المشربة صوت الزاي، وكالقاف التي بين القاف الخالصة والكاف (ابن الشجري، ١٩٩١، ٣٦٨/٢)

همزة بين بين:

هي الهمزة المسهَّلة أو المخففة تسمى همزة بين بين أي: همزة بين الهمزة وحرف اللين، وهو الحرف الذي منه حركتها إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف، مثل: "سَالَ"، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء مثل: "سَيِمَ "، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو مثل: "لَومَ". وهي لا تقع أَوَّلاً أَبَدَاً؛ لقربها بالضعف من السَّاكِنِ إلا أنها وإن كانت قد قربت من الساكن، ولم يكن لها تمكن الهمزة المحققة، فهي متحركة في الحقيقة وسميت بين بين لضعفه (الزَّبيدي، ٢٠٠١، ٣٠١/٣٤).

من تطبيقات همزة بين بين ما ورد في الكشاف من الحديث عن لفظ "أئمة" في قوله تعالى: قوله تعالى: { وَإِن نَّكَثُوٓاْ أَيۡمَٰنَهُم مِّنۢ بَعۡدِ عَهۡدِهِمۡ وَطَعَنُواْ فِي دِينِكُمۡ فَقَٰتِلُوٓاْ أَئِمَّةَ ٱلۡكُفۡرِ إِنَّهُمۡ لَآ أَيۡمَٰنَ لَهُمۡ} (سورة التوبة: من الآية ١٢).

إذ بيَّن الزمخشري أنَّ مخرجها بين مخرج الهمزة والياء، وتحقيق الهمزتين قراءة مشهورة، وإن لم تكن بمقبولة عند البصريين، وأما التصريح بالياء "أيمة" فليس بقراءة، ولا يجوز أن تكون قراءة، ومن صرح بها فهو لاحن محرف (الزمخشري، ١٩٨٧م، ٢٥١/٢).

من قرأ "أيمة" بالياء من السبعة ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء ونافع (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، صفحة ٣١٢)؛ لذا ردَّ عليه أبو حيَّان، باستفهام إنكاري بقوله: "كيف يكون ذلك لحنًا، وقد قرأ به رأس البصريين النُّحاة أبو عمرو بن العلاء وقارئ مكة ابن كثير، وقارئ مدينة الرسول صلى الله عليه وعلى آله وسلم نافع" (أبو حيان، ٢٠٠٠، ٣٨٠/٥).

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i2

وقد حاول علماء اللغة المحدثون تفسير طريقة النطق بهذه الهمزة، بأنهم يقصدون الإتيان بالهمزة من دون أن تقفل الأوتار الصوتية إقفالا تاما "بخلاف حال نطق الهمزة المحققة" "بل يكون إقفالا تقريبيا"، وحينئذ تحدث صفة الجهر عند النطق ولكن المجهور هنا ليس الهمزة أو الوقفة الحنجرية، بل شيء أشبه بأصوات العلة (بشر، ١٩٩٨م، صفحة ٦٦).

وهذا ما يطلق عليه بالتعليل بهد الوقوع، فإن القراءة تأخذ بالمشافهة من خلال تطبيق الشيخ للطالب الذي يقرأ عليه فيحصل بالتلقين والتدريب والمداومة، فلم يكن يصعب عليهم أداؤها؛ لأنها تأخذ بالمشافهة.

الصاد المشربة زايًا:

من آثار نظرية المنزلة بين المنزلين في الأصوات، ما ورد من نطق الصاد المشربة بالزاي في صِرَاطَ والصّرَاطَ في قراءة حمزة نحو أَصْدَقُ فاصْدَغْ وتصديق الذي في قراءة حمزة والكسائي (السمرقندي، ٢٠٠٠، صفحة ٤٠).

أشار سيبويه إلى هذا النطق في قراءة أهل مكة في قوله تعالى: قوله تعالى: { حَتَّىٰ يُصۡدِرَ ٱلرِّعَآءُۖ } (سورة القصص:٢٣ من الآية.). ،معللًا ذلك بتقارب المخرجين لهذين الحرفين، فينتج عنه حرفٌ بين الحرفين (سيبويه، ١٩٨٨، ١٩٦/٤)، ولا يمكن ضبطها بالكتاب مع نصَّ عليه ابن مجاهد، وقد كان حمزة وهو أحد القراء السبعة، كما وصف ابن مجاهد يشمُّ الصاد فيلفظها بين الصاد والزاي (ابن مجاهد، ١٤٠٠هـ، صفحة ١٠٦)، (أبو علي الفارسي، ١٩٩٣، ٤٩/١).

وفي تعليل هذا النطق بيّن السيرافي أنهم قربوا الصاد من الزاي حين قالوا صدر، فجعلوها بين الصاد والزاي، طلبًا للخفة (السيرافي، ٢٠٠٨، ٤٩٤/٤).

وذكر النَّحاس، أن بعضًا من قبيلة قيس يلفظ كلمة "الصراط" بين الصاد والزاي (أبو جعفر النحاس، ١٤٢١هـ، ٢٠/١)، وهي قراءة خلف عن حمزة في الصراط ويصدر (القيسي، د.ت، صفحة ١١٨).

الملاحظ من هذا وصف هذا الحرف أنه ليس حرفًا خالصًا من حروف الهجاء؛ ولكنه حرف انتج من تقارب المخرج لهذين الحرفين؛ لذا نجد ابن مجاهد يذكر أن هذا الحرف لا صورة له في الكتابة وإنما يؤخذ بالتلقين من المعلم، وهذا أثر واضح من آثار المنزلة بين المنزلتين في الأصوات، فهذه حالة خاصة للحرف العربي فإن تقارب المخرج للحرفين يتنج عند إمّا إدغام كما فعلوا في اللام والراء في مثل قوله تعالى: ﴿بَل رَّفَعَهُ﴾ (سورة النساء: من الآية ١٥٨).، ويمكن تلخيص العلاقات الصوتية بين الأحرف العربية ولها أربع حالات:

١- الحرفان المتماثلان: وهما الحرفان المتفقان في المخرج والصفة، ومنه حرف الذال في قولـه تعـالى: ﴿إِذ ذَّهَـبَ﴾ (سورة الأنبياء: من الآية ٨٧.). فيدغم الأوَّل في الثاني ويصيران حرفًا مشددًا واحدًا.
٢- الحرفان المتجانسان: هما الحرفان المتفقان في المخرج والمختلفان في بعض الصفات، كـ (التـاء والطـاء) فـي قوله تعالى: ﴿هَمَّت طَّآئِفَتَانِ﴾ (سورة آل عمران: من الآية ١٢٢).
٣- الحرفان المتقاربان: له أربعة صور:
أ- الحرفان المتقاربان في المخرج والصفات كـ (اللام والراء) نحو: ﴿بَل رَّفَعَهُ﴾ (سورة النساء: من الآية ١٥٨).
ب- الحرفان المتقاربان في المخرج دون الصفات كـ (الدال والسين) نحو: ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ (سورة المجادلة: من الآية ١).
ت- الحرفان المتقاربان في الصفات دون المخرج كـ (الشين والسين) نحـو: ﴿ٱلۡعَرۡشِ سَبِيلًا﴾ (سـورة الإسـراء: مـن الآية ٤٢).
ث- الحرفـان المتقاربـان فـي المخـرج والمتفقـان فـي الصـفات كـ (الحـاء والهـاء) نحـو: ﴿فَسَبِّحۡهُ﴾ (سـورة ق: مـن الآية٤٠).

الإشمام:

الإشْمَامُ في اللغة هو: "أنْ تُشِمَّ الحَرْفَ الساكِنَ حَرْفاً. (الصاحب بن عباد، ١٩٩٤م، ٧/ ٢٧١)" ويستعمل في الاصطلاح في مجالين علميين منفصلين، فهو عند جمهور النحاةِ والقرّاء، صيغ الصوت اللغوي بمسحة من صوت آخر، مثل نطق كثير من قيس وبني أسد لأمثال: "قيل وبيع" بإمالة نحو واو المد، ومثل إشمام الصاد صوت الزاي في قراءة الكسائي بصفة خاصة (أبو علي الفارسي، ١٩٩٣، ١٢٢/١)، (ابن جني ا.، ٢٠٠٠، ٢١٢/١)، (ابن جني أ.، ١٣٨٥هـ، ١٤٧/٢).

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i2

وله استعمال خاص آخر عند القرّاء وحدهم الإشمام أيضا "لدى القراء وحدهم": الإشارة بالشفتين إلى الضمة المحذوفة من آخر الكلمة الموقوف عليها بالسكون من غير تصويت بهذه الضمة (الداني، ١٩٨٤، صفحة ٥٨)، ويتمثل هذا المفهوم عند علماء التجويد في موضعين منفصلين:

الأول: الإشمام في الوقف.

ضم الشفتين بُعيد إسكان الحرف الأخير الموقوف عليه، مع إظهار هيئة الضمة دون إحداث صوت لها. يراه المبصر ولا يسمعه الأصم، وفائدته الإشارة إلى أن حركة الحرف الموقوف عليه في الوصل كانت الضمة، ولا يكون في الوقف إلا عند النطق بالحرف المضموم. ولا يجوز في المفتوح أو المكسور، ومن أمثلته الوقف على كلمة مثل "نَسْتَعِينُ" بالسكون، فيومئ القارئ إلى ضمِّ شفتيه كما لو كان سينطق بالضمَّة بعد إسكان النون، دون أن يحدِثَ صوتًا بالضمة.

الثاني: الإشمام في الإدغام:

ضم الشفتين عند النطق بغنة النون الأولى المدغمة في النون الثانية، كما في قوله تعالى: قوله تعالى:[قَالُواْ يَٰٓأَبَانَا مَا لَكَ لَا تَأۡمَنَّا عَلَىٰ يُوسُفَ وَإِنَّا لَهُۥ لَنَٰصِحُونَ] (سورة يوسف: من الآية١١). إشارة إلى أن حركة النون الأولى كانت الضمة، وهذا النوع من الإشمام يكون في وسط الكلمة ولا يكون الوقف (ابن الفحام، ١٤٢٦هـ، صفحة ٩٠).

ويمكن أن نبيّن مواطن الاتفاق والاختلاف بين الفريقين بالآتي:

١- الاشمام عند النحاة أعمُّ منه عند القرّاء، فقد يشمل معاني أوسع تتعلق بالإشارة إلى الحركات الخفية في سياقات لغوية مختلفة، وليس مقتصرًا على الوقف القرآني.
٢- يتداخل الإشمام مع الرَّوْم: يستخدم بعض النحاة مصطلح الإشمام للإشارة إلى ما يسميه القراء "الرَّوْم" فيعنون به الإتيان ببعض الحركة بصوت خفي.
٣- أمّا موضع الاتفاق بين الفريقين فهم متفقون في أن الإشمام يتضمن الإشارة إلى الحركة أو إظهار أثرها بشكل غير كامل أو غير صريح، سواءٌ بصوتٍ أم بالشفة.
والملاحظ على ما تقدّم من معنى الاشمام أنه النطق بحركة أو الإشارة إليها من دون أن يكون لها صورة في الكتابة، فهي منزلة بين منزلتي الضمة والكسرة، وهذا مما يوضح الأثر العقدي والتبادل في المفاهيم والاصطلاحات وإن لم تستعمل بصورتها اللفظية ولكنها دوّنت بصورها المفهوميَّة.

فإن النطق بالحركة بين حركتين، كإشمام الضمة كسرة أو الفتحة ضمة، ويقع ذلك في أواخر الكلمات المرفوعة أو المنصوبة تنوينًا، ومنه الوقف على كلمة مثل "جَاءَ زَيْدٌ" بالتنوين، قد يُنطق التنوين المضموم بصوت يميل قليلاً نحو الكسر. هذا الصوت ليس ضمة خالصة ولا كسرة خالصة، بل هو صوت "بين بين".

الإمالة:
الإمالة في اللغة التَّعويج، وفي اصطلاح علماء الأداء تنقسم إلى قسمين: كبرى وهي: " أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة وبالألف نحو الياء من غير قلب خالص ولا إشباع مفرط، وهي الإمالة المحضة وتسمى بالإضجاع" (الحفيان، ٢٠٠٠، صفحة ٢٣٢)، وصغرى وهي:" ما بين الفتح والإمالة الكبرى وتسمى بالتقليل، بين بين أي بين لفظي الفتح والإمالة الكبرى"(الحفيان، ٢٠٠٠، صفحة ٢٣٢).

إن تقريب الفتحة نحو الكسرة أو الألف نحو الياء (الإمالة). كان موجودًا في بعض القبائل العربية، فقد عقد سيبويه بابًا في كتابه سمّاه "باب إمالة الألف، ذكر فيه أنَّ كثيرًا من العرب من يميل الألف (سيبويه، ١٩٨٨، ١٢٦/٤)، وعقد ابن السّراج أيضًا بابًا للإمالة بيَّن فيه معناها وأسبابها، فذكر أن الإمالةِ أَنْ تُميلَ الألفَ نحو الياءِ والفتحةَ نحو الكسرةِ، وحصر أسباب وقوعها في الكلام ستةٌ (ابن السراج، د.ت، ١٦٠/٣):

١- أَن يكونَ قبلَ الحرفِ أو بعدَهُ ياءٌ، فمثال ما أميل من أجل الياء، كيَّال، وبيَّاع، وهو عند قبيلة قيس عيلان، وشيبان، وأهل الحجاز لا يميلون.

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i2

٢- أن يكونَ قبلَ الحرفِ أو بعدَهُ كسرةٌ، فإذَا كانَ بينَ أولِ الحرف من الكلمةِ وبينَ الألفِ حرفٌ متحركٌ والأولُ مكسورٌ أَملتَ الأَلفَ، وكذلك إذا كان بينه وبين الألف حرف ساكن، نحو: سِرْبال، وشملال.

٣- أَو يكونَ منقلبًا، من ياء؛ لأنّه منها نحو: ناب، ورجلٌ مالٍ، وباعٍ.

٤- ما كان مشبَّهًا بالمنقلبِ، كل كلمة من بنات الواو والياء، كانت عينه مفتوحة تمال، نحو: قفا وعصا، والقطا.

٥- أن يكونَ الحرفُ الذي قبلَ الألفِ قد يكسرُ في حَالٍ أَو إمالةٍ لإمالةٍ وهذِه الإمالةُ تجوزُ ما لَمْ يمنعْ مِنْ ذلكَ الحروفُ المستعليةُ أَو الراءُ إذا لم تكنْ مكسورةً، نحو خاف، وطاب.

٦- ما أميل لأجل الإمالة: يقولونَ: رأيتُ عِمادا فيملونَ الألفَ في النصبِ لإمالةِ الألفِ الأولى وقالوا في مَهاري تميلُ الأَلِفَ وما قَبْلَها.

وتأسيسًا على ما سبق ذكره نرى أثر المنزلة بين المنزلتين في باب الإمالة؛ وبالأخص الإمالة الصغرى، فهم يصرحون أن نطقها يكون بين الألف والياء أو بين الألف والكسرة، فأصبحت تشبه همزة بين بين التي سبق وأن تحدثنا عنها، فهو ظاهرة من الظواهر الخاصة بنطق الفتحة الطويلة (الألف) نطقًا يجعلها بين الفتحة الصريحة والكسرة الصريحة (أبو جعفر النحاس، ١٤٢١هـ، ١١/١).

حروف التهجي

تجدر الإشارة إلى أن من المواضع التي تجلت فيها فكرة المنزلة بين المنزلتين عدد حروف التهجي، فالمشهور فيها قولان:

الأول: إن عدد حروف التهجي ثمانية وعشرون حرفًا.

الثاني: إن عدد حروف التهجي تسعة وعشرون حرفًا.

هذا الخلاف مبني على أساس أن " الألف " حرف لا صورة له في اللفظ، حتى قالوا: إنَّ الحروف إما ساكن وإما متحركٌ والألف حرف لا ساكن ولا متحرك، وإنما هو مدلاً اعتماد له في مخرجٍ، فهو يخرج من الجوف، ومن المعلوم أن الجوف ليس مخرجًا محققًا، قال بعض النحويين: إن ذلك أن يقال: " لا "، ذاكَ أنهم لما أرادوا تعريف صورة لفظ الألف مفردة: ولم يكن سبيل إلى التفوه به مفرداً، إذ لا يكون إلا مدة ضم إليها اللام ليمكن النطق به (الراغب الأصفهانى، ١٩٩٩م، ٧٠/١).

وهناك من جعل الألف حرفًا من حروف الهجاء وأخرج الهمزة من العدِّ فبقيت عندهم ثمانية وعشرين حرفًا (حمرزة الاصفهاني، ١٩٩٢م، صفحة ٣٣).

ذكر أبو الحسين الكاتب في أثناء حديثه عن الكتابة أن الكتابة تتغير في كل مكان، يتغير أوضاع أهلها، وتغيير حروفها المستعملة فحروف اللسان العربي تسعة وعشرون حرفًا، منها ثمانية وعشرون حرفًا لها صورة معلومة، أمّا الألف فإنها لما كانت ساكنة أبدًا، وكان لا يوصل إلى النطق بساكن وصلت باللام لتكون حركة اللام مفتاحًا للنطق بها، فجعلت "لام ألف" فأما الألف التي في أول حروف المعجم فليست ألفًا على الحقيقة، وإنما هي همزة تسمى الألف الحقيقية على الاستعارة (أبو الحسين الكاتب، ١٩٦٩م، صفحة ٣٥٠)، لأنها تكتب عليها.

وهذا معنى قولهم إن الألف حرف لا ساكن ولا متحرك فهو في منزلة بين المنزلتين؛ لذا قال بعض النحويين: إن ذلك أن يقال: " لا "؛ لأنهم لما أرادوا تعريف صورة لفظ الألف مفردة: ولم يكن سبيل إلى التفوه به مفردًا؛ إذ لا يكون إلا مدة، ضُمَّ إليها اللام ليمكن النطق به (الراغب الأصفهانى، ١٩٩٩م، ٧٠/١).

من هذا نعلم أن علماء اللغة أوجدوا صيغة وسطًا بين الساكن والمتحرك لتفسير لفظ حرف الألف، فهو حرف لا يمكن النطق به ابتداءً؛ لأنه ساكن أبدًا، وتفسيرهم هذا جاء بالإفادة من حقل علمي آخر هو العقيدة ليتبين لنا أثر التلاقح الفكري بين العلوم؛ إذ لا مانع من الإفادة بين حقل علمي وحقل علمي آخر وهذا التداخل يفسر لنا القدرة العلمية لعلماء اللغة، فلم يكونوا بارعين في حقل علمي واحد؛ بل كانوا مطلعين على مجالات علمية متعددة.

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i2

التراكيب والأساليب

ضمة المنادى:

مما ناقشه ابن الشجري، ضمةُ المنادى المبني وهو المنادى النكرة المقصودة والمنادى العلم، فإنَّ الضمة عنده في قولهم يا أيُّها الرجلُ، ضمّة إعراب؛ لأنَّ ضمَّة المنادى المفرد المعرفة، بسبب كثرة ورودها في المعرب المفرد، فهي عنده ليست كضمة حيث؛ فهي ليست مطردة؛ إذ علة بنائها الافتقار اللازم وهي علة غير مطّردة، وهي ليست كضمّة زيد في قولنا خرجَ زيدٌ، فهي في منزلة بين المنزلتين، فليس المفرد المنادى عنده معرب وليس مبنيًّا، قال ابن الشجري: "إنّ ضمّة المنادى لها منزلة بين منزلتين، فقال منكرا لذلك: وما معنى المنزلة بين المنزلتين؟ فجهل معنى هذا القول، ولم يحسّ بأنّ هذا الوصف يتناول أشياء كثيرة من العربية" (ابن الشجري، ١٩٩١، ٣٦٨/٢).

المضاف إلى ياء المتكلم

مما وقع الحديث فيه عن المنزلة بين المنزلتين وقد جعل في محل وسط بين المعرب والمبني المضاف إلى ياء المتكلم وهو اسم أضيف إلى ياء النفس نحو غلامي وكتابي، وهذه في الأصل أسماء متمكنة لم تشبه الحرف فتبنى ولم تشبه الفعل فتمنع من الصرف، ولهم في هذا النوع من الأسماء لغات متعددة أجودها حذف الياء وإبقاء الكسرة للدلالة عليها نحو يا قومِ لا بأس، و يا غلامِ أقبلْ ومنه قوله تعالى: { فَبَشِّرْ عِبَادِ } (سورة الزمر: من الآية ١٦). (ابن يعيش، ٢٠٠١، ٣٤٩/١).

محل البحث في هذه المسألة هو أن الكلمة قبل دخول ياء المتكلم عليها معربة لعدم وجود علّة البناء وهي الشبه بالحرف، فلّما اتصلت به ياء المتكلم وهذه الياء تستدعي كسر ما قبلها نحو غلامِي، وهذا يوجب عدم ظهور حركة الإعراب لانشغال محلّها بحركة المجانسة (أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، ١٩٩٥م، ٦٧/١).

جعل قسم من النحاة هذا النوع من الكلام من صنف الألفاظ التي عرض بناؤها نحو غلامي وداري، وصاحبي، فغلام ودار، وصاحب، أسماء متمكنة معربة بأتم الإعراب، لم تشبه فعلاً ولا حرفاً ولا جرت مجراهما ولا تضمنت معنييهما، فلما أضيفت إلى ياء المتكلم؛ وياء المتكلم مضمر مجرور، والمجرور من الضمائر يكون متصلاً أبداً فلا يمكن أن يرد منفصلاً، وهي اسم على حرف واحد، تستعمل ساكنة ومتحركة، كسروا لها آخر الاسم المضاف إليها، لتتمكن وتثبت على صورتها ولا تتغير، وذلك أنهم لو أعربوا الاسم المضاف إليها بما يستحقه من رفع ونصب وجر لكانت تنقلب إذا انضم ما قبلها، وهي ساكنة، واوًا، فكانت الحال تفضي بهم إلى أن يقولوا في الرفع: هذا غلامو، وإن استعملت متحركة وأثبتت على صورتها مع انضمام ما قبلها كان اللفظ بها مع الضمة قبلها مستثقلاً مع خروجه إلى ما ليس له نظير في كلامهم (ابن الخشاب،، ١٩٧٢، صفحة ١٠٩)، فجعلوا في محل وسط بين المعرب والمبني وهو في منزلة بين المنزلتين، فكان بناؤه ليس أصليًا وإنما هو بناء عارض.

استفتح أبو البقاء العكبري هذه المسألة بنفي وجودها في الكلام العربي؛ إذ ليس فيه كلمة لا معربة ولا مبنيّة، وهي مسألة خلافية بين علماء البصرة والكوفة، فقد ذهب قوم إلى وجود مثال على الكلمة التي هي ليست ضمن المعربات وليست ضمن المبنيات، ويقصدون بها المضاف إلى ياء المتكلم، نحو غلامي، وداري، فهذا اللفظ لا معرب ولا مبني، وحجة الفريق الأول "المانعين" أن القسمة تقضي بانحصار هذا المعنى "الإعراب والبناء" في القسمين المذكورين: المعرب والمبني؛ لأن المعرب هو الذي يختلف آخره باختلاف العامل فيه لفظًا أو تقديرا، والمبني ما لزم آخره حركة أو سكونًا، وهذان ضدان لا واسطة بينهما، وحجة الفريق الثاني "المثبتين" بأن المضاف إلى ياء المتكلم ليس بمعرب إذ لو كان معربا لظهرت فيه حركة الإعراب؛ لعدم ظهور أثر الإعراب عليه، وليس بمبني؛ إذ لا علة للبناء هنا، فانتفى وصف الإعراب منه لعدم ظهور أثره وانتفى وصف البناء لعدم وجود موجب البناء وهو الشبه بالحرف، فحاولوا أن يجدوا له وصفًا خاصًا به يعرب به هذا الصنف، ومن عجيب صنعهم أوجدوا له وصفًا آخر بعيدًا عن مجال اللغة فلقبوه بالخصيّ لموافقته لمعناه؛ لأن الخصي معدوم فائدة الذكورية، ولم يثبت له صفة الأنوثية، فهو في المعنى كالمضاف إلى ياء المتكلم، فإنه كان قبل الإضافة معربا (فلما عرضت له الإضافة زال عنه الاعراب، ولم يثبت له صفة البناء) ، كما ان السليم الذكر والخصيين عرض له إزالتها ولم يصر بذلك انثى، وهذا من عجيب التسمية إذ لا صلة بين الباب النحوي والجانب الطبي أو التكويني للرجل (أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ١٩٩٢، الصفحات ١٠٧-١٠٩)، (أبو البقاء العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ١٩٨٦م، صفحة ١٦٨).

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i2

ردَّ العكبري على المثبتين بأن في الكلام ما هو معرب تارة، لكن ظهور الحركة فيه مستثقل كما يستثقل على الياء في المنقوص وكما يمتنع على الألف. ولم يمنع ذلك من كونه معربا. وتارة تقول: هو مبني. وعلّة بنائه أن حركته صارت تابعة للياء فتعذر أن تكون دالة على الإعراب. ولذلك أشبه الحرف؛ لأنه أصل قبل الإضافة وصار بعد الإضافة تابعًا للمضمر الذي هو فرع كتحريك الساكنين إذا التقيا الساكنين حركة بناء (أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ١٩٩٢، الصفحات ١٠٧-١٠٩).

أمّا تسميته خصيا فهي تسمية خاطئة؛ لأن الخصيَّ ذكر على التحقيق. وإنما زال عنه بعض أعضائه وحقيقة الذكورية وحكمها باقيان. ولا يجوز أن يقال: ليس بذكر ولا انثى.

والذي يعنينا من هذا كلّه أنَّ المضاف إلى ياء المتكلم يمثل أحد مظاهر تأثر النحو بالعقيدة، فقد وضع في منزلة بين المنزلتين، بين المعرب والمبني.

في الجمل والأساليب:

الملاحظ على بعض الأوصاف الخاصة بالجمل والتراكيب أنها توصف بأحد الوصفين فالجملة لا تخرج عن أن تكون خبرًا يصح أن يقال لقائلها أنه صادق أو كاذب لذات الخبر، أو إنشائية، والإنشاء ما ليس يحتمل صدقا ولا كذبًا (العلوي، ١٤٢٣هـ، ١٦٢/٣)، فهما على حد قولهم متضادان، " فلا يجوز في صيغة واحدة أن تكون حاملة إنشاء وخبرا" (العلوي، ١٤٢٣هـ، ١٦٢/٣)، (السبكي، ٢٠٠٣م، ١٠٤/١)، وهذه القسمة تقتضي أن الكلام لا يخرج عن أحد الوصفين، فليس فيه ما ليس بخبر ولا إنشاء.

أطلقت على بعض الجمل أوصاف وسطية، فلم توضع ضمن واحد من الوصفين السابقين، فقالوا عنها أنها ليست خبرية ولا إنشائية، كجملة صلة الموصول فهي ليست جزءًا من الخبر في قولنا "جَاءَ الَّذِي نَجَحَ"، لا تقدّم فائدة للسامع بذاتها، لأن وظيفتها الأساسية إيضاح الموصول، وليست إنشاءً؛ إذ لا تحمل أي معنى من معاني الإنشاء، الطلبي وغير الطلبي (ابن جني، اللمع في العربية، ١٩٩٠، صفحة ١٨٩)، ولكن ابن جني يورد بعض الأمثلة المصنوعة التي تمنع من أن تكون جملة الصلة إنشائية، كقولهم: جَاءَنِي الَّذِي هَل قَامَ غُلَامه، وهذا ممنوع عنده؛ لأن هذه الجملة لا تحتمل الصدق والكذب، فهي عنده خبرية، لا إنشائية (ابن جني، اللمع في العربية، ١٩٩٠، صفحة ١٩١)، وإلى مثله ذهب الصبان معللًا ذلك بوجوب أن يكون مضمون جملة الصلة معلوم الانتساب إلى الموصول للمخاطب قبل الخطاب والجمل الإنشائية ليست كذلك لأن مضمونها لا يعلم إلا بعد إيراد صيغها (الصبان، ١٩٩٧، ٢٣٧/١).

هذا هو الأصل وهو المشهور عند فلا يصح عندهم أن تقول: جاءني الذي اضربه، فإن وقع مثل هذا في كلام العرب قدّروا لهذه الجملة الطلبية جملة خبرية، فقالوا جاء الذي يقال في حقه اضربه، وجملة (يقال) خبرية، وقد استثنوا من الجمل الإنشائية التي يجوز أن يوصل بها جملة القسم، كقوله تعالى: {وَإِنَّ مِنْكُمْ لَمَنْ لَيُبَطِّئَنَ} (سورة النساء: من الآية ٧٢.)، وقال بعضهم لا استثناء في هذا الباب؛ لأن الصلة في هذه الجلمة بجواب القسم والجواب خبري لا إنشائي (ابن هشام، د.ت، ٥٧/٣).

أما جملة الشرط، فقد ذكر التَّفْتَازَانِيّ رحمه الله أَن مَذْهَب أهل الْعَرَبيَّة أَن الحكم فِي الْجَزَاء وَالشّرط قيد الْمسند فِيهِ بِمَنْزِلَة الْحَال أَو الظَّرْف، فَإِن قَوْلك إِن تكرمني أكرمك. هو بِمَنْزِلَة قَوْلك أكرمك وَقت إكرامك إِيَّايَ، والمعيار في عدِّ جملة الشرط من قبيل الخبر أو الإنشاء هو الجواب أو الجزاء، فَلَا يخرج الْكَلَام بتقييده بِهَذَا الْقَيْد عَمَّا كَانَ من الخبرية والإنشائية فإذا كان الجزاء خَبرا فالجملة خبرية نَحْو إِن جئتني أكرمك بِمَعْنى أكرمك وَقت مجيئك. وَإِن كَانَ الجزاء جملة إنشائية فالجملة إنشائية نَحْو إِن جَاءَك زيد فَأكْرمه أَي أكْرمه وَقت مَجِيئ (الأحمد نكري، ٢٠٠٠م، ٥٧/٣).

وفي هذا مظهر واضح لعقيدة المنزلة بين المنزلتين فلم تكن جملة الشرط جملة خبرية خالصة، ولا جملة إنشائية خالصة، بل هي جملة متأرجحة بين الخبر والإنشاء، فهي في منزلة بين المنزلتين؛ ولكنهم حاولوا أن يجدوا مخرجًا لهذا التأرجح فوضعوا معيار النظر إلى جملة الجزاء أو الجواب فإن كان خبرية فالشرط خبري وإن كانت إنشائية فالشرط إنشائي.

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i2

المصادر

القرآن الكريم

١. ابن الخشاب، (١٩٧٢). *المرتجل في شرح الجمل*. (تحقيق ودراسة علي حيدر، المحرر) دمشق.

٢. ابن الفحام الصقلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عتيق المقرئ المعروف بابن الفحام ابن الفحام. (١٤٢٦هـ). *التجريد لبغية المريد في القراءات السبع*. (تحقيق: عبد الرحمن أبراهيم بدر، المحرر) القاهرة: دار الصحابة.

٣. ابن هشام. (د.ت). *أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك* (المجلد الاولى). (حقيق وتعليق بركات يوسف هبود، ومراجعة يوسف الشيخ محمد البقاعي، المحرر) بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.

٤. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) أبو البقاء العكبري. (١٩٨٦م). *التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين* (المجلد الأولى). (تحقيق ودراسة: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، المحرر) بيروت: دار الغرب الإسلامي.

٥. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) أبو البقاء العكبري. (١٩٩٢). *مسائل خلافية في النحو* (المجلد الأولى). (المحقق: محمد خير الحلواني، المحرر) بيروت، لبنان: دار الشرق العربي.

٦. أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري البغدادي محب الدين (ت ٦١٦هـ) أبو البقاء العكبري. (١٩٩٥م). *اللباب في علل البناء والإعراب* (المجلد الأولى). (تحقيق: د. عبد الإله النبهان، المحرر) دمشق، سوريا: دار الفكر.

٧. أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن وهب الكاتب أبو الحسين الكاتب. (١٩٦٩م). *البرهان في وجوه البيان* (المجلد الأولى). (تحقيق: د. حفني محمد شرف، المحرر) القاهرة: مكتبة الشباب.

٨. أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت ١٢٠٦هـ) الصبان. (١٩٩٧). *حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك* (المجلد الأولى). بيروت، لبنان: دارا لكتب العلمية.

٩. أبو الفتح عثمان بن جني [ت ٣٩٢ هـ] ابن جني. (١٣٨٥هـ). *الخصائص* (المجلد الرابعة). (محمد علي النجار، المحرر) القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب.

١٠. أبو الفتح عثمان بن جني [ت ٣٩٢ هـ] ابن جني. (١٩٩٠). *اللمع في العربية* (المجلد الأولى). (تحقيق: فائز فارس، المحرر) دار الكتب الثقافية.

١١. أبو الفتح عثمان بن جني [ت ٣٩٢ هـ] ابن جني. (٢٠٠٠). *سر صناعة الإعراب*. بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

١٢. أبو الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ) الشهرستاني. (١٩٦٨م). *الملل والنحل*. (عبد العزيز محمد الوكيل، المحرر) القاهرة، مصر: مؤسسة الحلبي.

١٣. أبو القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب (ت ٥٠٢هـ) الراغب الأصفهانى. (١٩٩٩م). *تفسير الراغب الأصفهاني* (المجلد الأولى). (د. محمد عبد العزيز بسيوني، د. عادل بن علي الشِّدِي، د. هند بنت محمد بن زاهد سردار، المحرر) القاهرة، مصر: كلية الدعوة وأصول الدين - جامعة أم القرى.

١٤. أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت ٣٧٣هـ) السمرقندي. (٢٠٠٠). *تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين للسمرقندي* (المجلد الثالثة). (حققه وعلق عليه: يوسف علي بديوي، المحرر) دمشق-بيروت: دار ابن كثير.

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i2

١٥. أبو بكر ابن السراج (ت٣١٦هـ) محمد بن السري بن سهل النحوي ابن السراج. (د.ت). *الأصول في النحو* (المجلد الأولى). (تحقيق: عبد الحسين الفتلي، المحرر) بيروت: مؤسسة الرسالة.

١٦. أبو جعفر النَّحَّاس أحمد بن محمد بن إسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت ٣٣٨هـ) أبو جعفر النحاس. (١٤٢١هـ). *إعراب القرآن* (المجلد الأولى). (وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

١٧. أبو جفر أحمد بن محمد بن اسماعيل بن يونس المرادي النحوي (ت٣١٦هـ) النحاس. (د.ت). *إعراب القرآن*. (علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

١٨. أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) الزركشي. (١٩٩٤). *البحر المحيط في أصول الفقه*. الأولى: دار الكتبي.

١٩. أحمد بن علي بن عبد الكافي، أبو حامد، بهاء الدين السبكي (ت ٧٧٣ هـ) السبكي. (٢٠٠٣م). *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح* (المجلد الأولى). (تحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، المحرر) بيروت، لبنان: المكتبة العصرية للطباعة والنشر.

٢٠. أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان. (٢٠٠٠). *الوافي في كيفية ترتيل القرآن الكريم (شرح واف لمتني الجزرية وتحفة الأطفال)* (المجلد الأولى). بيروت، لبنان: دار الكتب العليمة.

٢١. البغدادي، ابن مجاهد ابن مجاهد. (١٤٠٠هـ). *كتاب السبعة في القراءات* (المجلد الثانية). (تحقيق شوقي ضيف، المحرر) القاهرة: دار المعارف.

٢٢. الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ) أبو علي الفارسي. (١٩٩٣). *الحجة للقراء السبعة* (المجلد الثانية). (المحقق: بدر الدين قهوجي - بشير جويجابي، المحرر) دمشق- بيروت: دار المأمون للتراث.

٢٣. الحسن بن عبد الله بن المرزبان (ت ٣٦٨ هـ) السيرافي. (٢٠٠٨). *شرح كتاب سيبويه للسيرافي* (المجلد الأولى). (تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

٢٤. الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (ت ٣٧٠ هـ) ابن خالويه. (١٤٠١هـ). *الحجة في القراءات السبع* (المجلد الرابعة). (تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، المحرر) بيروت: دار الشروق .

٢٥. القاضي عبد الجبار. (١٩٩٦). *شرح الأصول الخمسة* (المجلد الثالثة). القاهرة: مكتبة وهبة.

٢٦. القاضي عبد النبي بن عبد الرسول الأحمد نكري (ت ق ١٢ هـ) الأحمد نكري. (٢٠٠٠م). *دستور العلماء = جامع العلوم في اصطلاحات الفنون* (المجلد الأولى). (عرب عباراته الفارسية: حسن هاني فحص، المحرر) بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية.

٢٧. حمزة بن الحسن الأصفهاني (٢٨٠ - ٣٦٠هـ). حمرزة الاصفهاني. (١٩٩٢م). *التنبيه على حدوث التصحيف* (المجلد الثانية). (المحقق: محمد أسعد طلس، راجعة: أسماء الحمصي - عبد المعين الملوحي، المحرر) بيروت، لبنان: دار صادر.

٢٨. د. أحمد بن عبد الله بن محمد الضوحي. (٢٠٠٦). *علم أصول الفقه من التدوين إلى نهاية القرن الرابع الهجري، دراسة تأريخية استقرائية تحليلية*. مكة المكرمة، المملكة العربية السعودية: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، سلسلة الرسائل الجامعية.

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i2

٢٩. ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي بن حمزة المعروف(ت٤٥٢هـ). ابن الشجري. (١٩٩١). *أمالي ابن الشجري* (المجلد الأولى). (تحقيق: الدكتور محمود الطناحي، المحرر) القاهرة: مكتبة الخانجي.

٣٠. عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) الداني. (١٩٨٤). *التيسير في القراءات السبع*. بيروت: دار الكتاب العربي.

٣١. عزيز سليم علي القريشي. (٢٠٠٠). *البحث الدلالي عند ابن حزم الاندلسي (ت ٤٥٦هجري) في كتابه الاحكام في اصول الاحكام*. بغداد: الجامعة المستنصرية/ كلية التربية.

٣٢. علي حاتم الحسن. (٢٠١٣). *التفكير الدلالي عند المعتزلة*. بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

٣٣. عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ) الجاحظ. (١٤٢٣هـ). *البيان والتبيين*. بيروت، لبنان: دار ومكتبة الهلال.

٣٤. عمرو بن بحر بن محبوب الكناني بالولاء، الليثي، أبو عثمان، الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ) الجاحظ. (٢٠٠٠). *الرسائل السياسية* (المجلد الأولى). (قدم لها علي أبو ملحم، المحرر) بيروت، لبنان: دار ومكتبة الهلال.

٣٥. عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت ١٨٠هـ) سيبويه. (١٩٨٨). *الكتاب* (المجلد الثالثة). (تحقيق: عبد السلام محمد هارون، المحرر) القاهرة، مصر: مكتبة الخانجي.

٣٦. كافي الكفاة، الصاحب، إسماعيل بن عباد (٣٢٦ - ٣٨٥ هـ) الصاحب بن عباد. (١٩٩٤م). *المحيط في اللغة* (المجلد الأولى). (تحقيق: محمد حسن آل ياسين، المحرر) بيروت: عالم الكتب.

٣٧. كمال بشر. (١٩٩٨م). *دراسات في علم اللغة* (المجلد الأولى). القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

٣٨. محمد بن يوسف، الشهير بأبي حيان الأندلسي أبو حيان. (٢٠٠٠). *البحر المحيط في التفسير* (المجلد الأولى). (بعناية صدقي محمد جميل العطار، زهير جعيد، عرفان العشا حسّونة، المحرر) بيروت: دار الفكر.

٣٩. محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي. (٢٠٠١). *تاج العروس من جواهر القاموس* (المجلد الأولى). (تحقيق: مجموعة من المختصين، المحرر) الكويت: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة.

٤٠. محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري [ت ٥٣٨ هـ] الزمخشري. (١٩٨٧م). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل* (المجلد الثالثة). القاهرة، مصر: دار الريان للتراث.

٤١. مكي بن ابي طالب (ت٤٣٤هـ) القيسي. (د.ت). *الإبانة عن معاني القراءات* (المجلد الأولى). (تحقيق: الدكتور عبد الفتاح شلبي، المحرر) القاهرة، مصر: درا نهضة مصر.

٤٢. نظير محمد محمد النظير. (٢٠١٩). *المنزلة بين المنزلتين عند القاضي عبد الجبار وردود أهل السنة عليه* (المجلد العدد الثالث/ المجلد الأول). القاهرة: مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بكفر الشيخ.

٤٣. وليد بن أحمد الحسين الزبيري، إياد بن عبد اللطيف القيسي، مصطفى بن قحطان الحبيب، بشير بن جواد القيسي، عماد بن محمد البغدادي. (٢٠٠٣). *الموسوعة الميسرة في تراجم أئمة التفسير والإقراء والنحو واللغة* (المجلد الأولى). مانشستر، بريطانيا: مجلة الحكمة.

٤٤. يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد باللَّه (ت ٧٤٥هـ) العلوي. (١٤٢٣هـ). *الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز* (المجلد الأولى). بيروت: المكتبة العصري.

https://doi.org/10.32792/utq/jedh/v16i2

٤٥. يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي ، الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) ابن يعيش. (٢٠٠١). *شرح المفصل للزمخشري* (المجلد الأولى). (قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، المحرر) بيروت: دار الكتب العليمة.